مجلة الدراسات الإيرانية
Journal for Iranian Studies

# مجلة الدراسات الإيرانية

## دراسات وأبحاث علمية متخصصة

مجلة علمية نصف سنوية محكمة تصدر باللغتين العربية والإنجليزية

السنة السادسة – العدد الخامس عشر – أبريل 2022

تصدر عن

RASANAH
المعهد الدولي للدراسات الإيرانية
International Institute for Iranian Studies

# السياسة الجزائرية تجاه إيران
# بين الالتزامات العربية ومقتضيات المصلحة الوطنية

**د. محمد الأمين بن عودة**

أستاذ محاضر بقسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة تمنراست، الجزائر

## مقدمة

**تتفاعل الدول والحكومات مع بعضها البعض، في إطار نظام دولي متشعِّب ومعقَّد المصالح والمنافع باختلاف طبيعتها وأبعادها، وينطلق صُنَّاع القرار في أيّ وحدة سياسية فاعلة بالمنظومة الدولية من عدَّة منطلقات وخلفيات مادية ومعنوية، تكون كمحدِّدات حاكمة ومؤثرة في رسم وتحديد معالم علاقات دولهم ببقية الدول الأخرى، سواءً على المستوى الإقليمي، أو الدولي الأوسع. وهذا ما دأبَ عليه باحثو العلاقات الدولية، ولا يزالون، فيما يخص تفسيرهم لكيفية التفاعلات ضمن المنظومة الدولية ككل، وكذا محاولاتهم لتفسير طبيعة ودافعية العلاقات بين الدول، والضوابط الأكثر تأثيرًا وتوجيهًا لسلوكيات صانع القرار تجاه بقية الوحدات السياسية الفاعلة، سواءً من حيث كونه ذا طابع واقعي أو مثالي، أو ينطلق من محدِّد المصلحة القومية الوطنية، الذي قد يُكتسي في كثيرٍ من الأحيان مظهرَ القوة والنفوذ.**

لا تمثِّـل الجزائــر، بوصفها إحدى الدول المحورية المهمة على الأقل على المســتويَين العربي/الأفريقي، اســتثناءً عن قالب ونموذج المعادلة الدولية المتحكِّمة في بناء النسيج العلاقاتي بين الدول؛ فمنذ نيل الجزائر لاستقلالها الوطني سنة 1962م عن المستدمر الفرنسي، الذي مكث بالبلاد لفترة تجاوزت القرن وثلاثين سنة، عن طريق ثورة تحريرية خالدة في التاريخ تُوجِّت باستقلال البلاد وتأسيس حكومة وطنية قائمة على أول دستور وطني دائم ســنة 1963م. منذ ذلك الحين، تبنَّت الدولة الجزائرية مجموعةً من المبادئ الأساســية والثابتة تقوم عليها سياساتها الداخلية والخارجية، مُشكّلةً بذلك فلسفةَ دولة فتيــة ثورية جديدة بالمنطقتين العربية/الأفريقية، مســتندةً أيضًــا لروح بيان الأول منً نوفمبر لسنة 1954م، الذي منحَ للجزائر مكانةً وصورةً نمطية لدى بقية الدول، من حيث دورها المستقبلي إقليميًا ودوليًا.

وفي هذا الإطار، فإنه كثيــرًا ما مثَّلت العلاقات الجزائرية-الإيرانية نقطة جدل حاد، ومحطةً نقاشيةً دائمةً ومستمرة. والأمر هنا لا يتعلق بثنائية وجودية العلاقات بعينَها من عدمها، بقــدر ما يتعلق بمحدِّدات هذه العلاقات وخلفياتها، وكذا بالمتغيِّرات الفاعلة في كرونولوجيا مسارها التاريخي، بالنظر لمختلف القضايا والمسائل البينية من جهة، أو ذات الاهتمام المشــترك، خاصةً على الصعيديــن العربي/الأفريقي، وإن كان البُعد العربي هو الأكثر إثارةً للجدل في تحليل العلاقات الجزائرية-الإيرانية، فيما يخص التعاطي مع أبرز القضايا الملحَّة والرئيسة بالمنظومة والبيت العربيين.

بالنظــر إلى الأحــداث الإقليمية التي ســادت المنطقة العربية بالعقــد الأخير، بدايةً بالتحوُّلات السياســية التي شهدتها عدَّة أقطار عربية، على غرار كلٍّ من «تونس، مصر، ســوريا، ليبيا، واليمن»، وما أعقبها من انعكاسات وتغيُّرات جوهرية جذرية بهذه الدول، وكذا مع ما شــهدته القضية الفلسطينية من مستجدات حاسمة، أصبح من اللافت جدًا بالنســبة للباحثين التغيُّر فــي طبيعة العلاقات ما بين الجزائر وإيــران، بناءً على تناغم المقاربة التي تعاطت بها حكومتا البلدين مع هذه التطورات، والذي تزامن أيضًا مع تنامي الــدور الإيراني وتعاظم نفوذه بالمنطقة العربية. مثَّلت هذه الأحداث عوامل تدفعنا لطرح عدَّة تســاؤلات وإشــكالات بحثية أساســية، من قبيل: ما هي ضوابط وثوابت السياسة الخارجيــة الجزائرية؟ هــل يمكن الحديث عن ثوابت للسياســة الخارجية في ظل عالم متغيِّــر الأبعاد ومركَّب التعقيد؟ ما طبيعة محدِّدات العلاقــات الجزائرية-الإيرانية تجاهَ القضايــا العربية؟ كيف يُقدِّر صانع القرار بالجزائر مناطق التقاطع والافتراق مع النظام السياسي الإيراني؟ كيف توازن السياسة الخارجية الجزائرية بين التزاماتها حيالَ مصالح المنظومة العربية مقارنةً مع ما يمكن أن تكتسبه من تعزيز علاقاتها مع النظام الإيراني؟

تنطلق الدراســة في تحليلها لحيثيات الإشــكالية المعقَّدة حــول العلاقات الجزائرية-الإيرانية من فرضية عامة أساســية، مفادها أنَّ الجزائر وبالنظر إلى المســار التاريخي

لعلاقاته السياسية مع الجمهورية الإيرانية، تحاول أن تبقى على مسافة واحدة ومتقاربة مع كلِّ الأطراف الفاعلة بالمنطقة العربية في مواجهة النظام السياسي الإيراني، مع الحرص التام على إبقاء وعدم الإخلال بتراتبية التدرُّج المصلحي، التي تتَّسم بها الرؤية التقديرية لصانع القرار بالجزائر، المتمثِّلة في تحقيق المصلحة الوطنية الجزائرية في المقام الأول. ولعلَّ ضمان الالتزام بالبُعد القومي العروبي مع الدول العربية الشقيقة، مع عدم خسارة الأطراف الأكثر تأثيرًا إقليميًا في التأثير على تحقيق الهدفين سالفي الذكر، وذلك يُعَدّ معادلةً في غاية الصعوبة والتعقيد، خاصةً في ظل ما تشهدُه المنطقة العربية من حالة احتقان وتوجُّس تجاه الدور الإيراني المتزايد بها.

وستحاول الدراسة الإجابةَ عن التساؤلات سالفة الذكر، من خلال التطرُّق إلى محاور ونقاط تحليلية رئيسة، بدايةً بتوضيح أهم مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية، وجدلية الثابت والمتغيِّر فيها، ثُم الانتقال إلى عرض موجز حول الخلفية التاريخية للعلاقات الجزائرية-الإيرانية، انتهاءً بتحليل تموقُعِ الخارجية الجزائرية ما بين كفَّتي العرب/إيران.

## أوّلًا: مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية وجدلية الثابت والمتغيّر

كثيرًا ما شَهدت الكتابات والأدبيات التي تناولت السياسةَ الخارجية الجزائرية، خاصةً من طرف الباحثين والأكاديميين الجزائريين، التركيزَ المبالغ فيه على مسألة «ثوابت» السياسة الخارجية الجزائرية، وهو توصيفٌ يحتاج إلى تدقيق وتمحيص كبيرين، بالنظر إلى طبيعة العلاقات السائدة بين الدول والحكومات بشكلٍ عام؛ فالثابت والمتغيّر في علم السياسة والتفاعلات الدولية غالبًا ما يتأثر بمستجداتٍ ومتغيِّرات تفرضها عوامل ومصالح يُنتجُها النسقان الإقليمي والدولي لأيّ دولة، إذ يجعلها في حالة مراجعةٍ شبه مستمرة لرؤيتها وتصوُّرها لمكانتها ودورها مع الوحدات السياسية الفاعلة في محيطها الدولي.

وعليه، فعلى الرغم من كون المنظومة السياسية الحاكمة بالجزائر لطالما تؤكد على وجود قوالب ثابتة تتحكم في سلوكياتها الخارجية، فإنّ هذا لا يمنع حالات «الإجبار البراجماتي» أو الجانب المنفعي، الذي قد يفرض على صانع القرار بالجزائر نهجَ التعامل الانتقائي[1] في بناء علاقاته مع بقية الدول، بعيدًا عن مفهوم قيد «الثوابت» المصرَّح به سلفًا.

وقد عرفت مؤسسةُ الخارجية والدبلوماسية الجزائرية عدَّة تجارب تاريخية منذ الاستقلال، كان الخروج فيها عن الصندوق ونموذج «ثوابت السياسة الخارجية» هو السمة الأبرز في مواقفها. في هذا الصدد، يمكن الاستدلال ببعض الإشارات التاريخية الدالة على حالة الانتقائية من جهة، و«التناقض/ التعارض» في المواقف من جهةٍ أخرى:

- **فبالنظر إلى مبدأ «دعم حق الشعوب في تقرير المصير»**، الذي يُعَد من بين مبادئ و«ثوابت» السياسة الخارجية الجزائرية التي ستأتي الإشارة إليها، فإنَّ الجزائر قد تعاملت مع هذه الجزئية بكثيرٍ من البراجماتية أحيانًا، وغضٍّ للطرف عنها أحيانًا أخرى. وفي هذا الإطار، نستذكر رفضَ السلطات الجزائرية التأييد المطلق لحركة تحرير إريتريا ضدَّ الحكومة الإثيوبية في أواخر ثمانينات القرن المنصرم، على الرغم من أن الحركة قد لاقت تأييدًا قاريًا ودوليًا واسعًا آنذاك.

- ومن ناحية أخرى، فقد تميَّزت الدبلوماسية الجزائرية إبّان فترة الحرب الباردة باستخدام مختلف الميكانيزمات والمقاربات، التي جعلتها قريبةً من الدول الغربية، على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، في بناء علاقات وروابط اقتصادية متعدَّدة الأوجه، على الرغم من اصطفافها المبدئي في صف الاتحاد السوفيتي[2]، بوصفه القوةَ الداعمة لتيار حركات التحرُّر المعادية والمناهضة للقوى الإمبريالية الغربية.

وبالانتقال إلى محاولة تحديد ورسم معالم مبادئ أو «ثوابت» السياسة الخارجية الجزائرية، فإنَّ الأجندة الخارجية للدبلوماسية الجزائرية تنهلُ من عدَّة مصادر أساسية، أرست من خلالها طابعًا ونموذجًا للعمل طيلةَ العقود التي تلت السنوات الأولى للاستقلال الوطني عن المستدمر الفرنسي. وفي هذا الإطار، يمثِّل كلٌّ من دستوري 1963 و1976م، وما أقرَّه دستور 1996م من تحديدٍ لمعالم السياسة الخارجية في المادة 86، التي أكَّدت على تبنِّي الجمهورية الجزائرية للمبادئ والأهداف التي تتضمَّنها مواثيق الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية والجامعة العربية[3]، فيما يخص ضبطَ قواعد العلاقات بين الدول على أساس المساواة واحترام السيادة الوطنية لكل دولة، إلى جانب الخطوط الكبرى التي خطَّها مسبقًا بيان أول نوفمبر 1954م بصفته المُوجِّهَ الأبرز للثورة الجزائرية ثُم بناء الدولة بعد الاستقلال، تمثِّل جميعها الحاضنةَ الأساسية لمبادئ و«ثوابت» عمل السياسة الخارجية الجزائرية بشكلٍ رئيس.

وفي سبيل تحديد هذه المبادئ والثوابت الأساسية للسياسة الخارجية الجزائرية، فإنه إلى جانب: محاربة الاستعمار والقوى الإمبريالية (المادة 92 دستور 1976م)، مبدأ التعاون بين الدول المجاورة، مبدأ حل النزاعات بين الدول المجاورة بالطرق السلمية وعدم اللجوء إلى القوة، فإننا سنقدِّم لعنصرين على قدرٍ من الأهمية وصلةٍ بضروريات التحليل في استظهار طبيعة العلاقات الجزائرية-الإيرانية، وهما:

- **مبدأ دعم حق الشعوب في تقرير مصيرها**، فحسب المادة 87 من دستور سنة 1976م، يُعَد الوقوف إلى جانب حركات التحرُّر قصدَ تحقيق تقرير المصير لشعوبها، عنصرًا إضافيًا وفق التصوُّر الجزائري لعلاقات حُسن الجوار بمضمونٍ إيجابي، إذ يشكِّل تضامُن الجزائر مع كل الشعوب في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية في كفاحها[4] من

أجل تحرُّرها السياسي والاقتصادي، ومن أجل حقِّها في تقرير المصير والاستقلال بُعدًا أساسيًا للسياسة الوطنية[5].

- **مبدأ عدم التدخُّل في الشؤون الداخلية للدول المجاورة**، فقد أشارت المادة 93 من دستور 1976م إلى أنه: يشكِّل دعمُ التعاون الدولي وتنميةُ العلاقات الودية بين الدول على أساس المساواة، والمصلحةُ المتبادلة وعدمُ التدخُّل في الشؤون الداخلية مبدأين أساسيّن للسياسة الوطنية.

يمكن القول إنه من اللافت جدًا الصعوبة التي تواجه القائمين على هندسة السياسة الخارجية بالنظام الجزائري، في التوفيق بين ما تؤمن به أركان الدولة من مبادئ أو «ثوابت» منذ تأسيسها عقب الاستقلال سنة 1962م، وبين ما تفرضُه مقتضيات المصلحة والتغيُّرات الإقليمية والدولية؛ ما يجعلُ النظامَ الجزائري دائمًا في حالة «حرج» وإلزامية التبرير المستمر لأيّ سياسة، قد تبدو متعارضة مع «ثوابت» رؤية النظام لسياسته الخارجية. وهذا ما يظهر بشكلٍ جلي في مسار العلاقات الجزائرية-الإيرانية، إذا ما قُورِنت بالمُعطَى الخاص بالسياسات الإيرانية في المنطقة العربية.

وعلى ضوء هذا، أضحى الدبلوماسي وصانعُ القرار الجزائري، يجدُ فيما ورثَه من نصوص دستورية وأُطُر قانونية معينة، مُسوِّغًا لتوجُّهاته السياسية، ومبرِّرًا لاتجاهاته الفعليةً، حتى إنْ بدت في بعضِ الأحيان تتناقضُ بدرجةٍ أو بأخرى مع ما يجبُ أن يكون عليه الحال على أرضِ الواقع.

## ثانيًا: الخلفية التاريخية للعلاقات الجزائرية-الإيرانية

بحلول السنوات الأولى من ستينات القرن المنصرم، ونيل الجزائر استقلالها الوطني عن المستدمر الفرنسي، دخلت القيادة السياسية الجزائرية في مرحلة وضع تصوُّرات ومقاربات سياسية لطبيعة علاقاتها مع الدوائر والفضاءات الإقليمية الأربعة الرئيسة لها (العربية/ الأفريقية/ الإسلامية/ المتوسطية)، عبر تحديد الأولويات والمبادئ المُحرِّكة لأي توجُّه وتفاعل داخل هذه الأُطُر والفضاءات، بما يضمن احترام وضمان تراتبية مصالح السياسة الخارجية الوطنية سالفة الذكر.

وفي هذا الإطار، مثَّلت إيران بالنسبة لتصوُّر السياسة الخارجية الجزائرية، أحد أبرز الوحدات السياسية الفاعلة والمؤثِّرة بالدائرة والفضاء الإسلامي للبلاد؛ فكانت المقاربة والرؤية الوطنية في هذا الشأن، قائمةً على أساس اعتبار الجمهورية الإيرانية كأحد مفاتيح الولوج إلى العالم الإسلامي من الدول غير العربية إلى جانب باكستان، إلّا أنَّ العلاقة بين البلدين طيلةَ العقود والحقب التاريخية السابقة، شهدت تأرجحًا ما بين كفَّتي الاستقرار تارةً، والتوتر والمقاطعة تارةً أخرى، ولا يمكن فهم أسباب هذا التذبذب، دون الأخذ بالحسبان بعض العوامل والمؤشرات الأساسية، من بينها:

1. التغيُّر الذي طرأ على نمط القيادة السياسية الجزائرية منذ الاستقلال، إذ يمكن أن نميِّز بين توجُّهين أساسيَّن في هذا الصدد، توجُّه «ثوري/تقدُّمي» منفتح على الخارج، ويسعى إلى البروز ولعب أدوارٍ إقليمية (بمحاورها الأربعة)، على غرار الرئيسين الراحلين هوّاري بومدين وعبد العزيز بوتفليقة، وتوجُّه منكفئ وأقل اندفاعًا واهتمامًا بالريادة والزعامة الإقليميتين (لأسباب عديدة)، وهنا يمكن إدراجُ نموذجي القيادة لكلٍّ من الرئيس الراحل الشاذلي بن جديد، والرئيس الأسبق اليمين زروال.

2. التغيُّرات والتحوُّلات الداخلية التي مرَّت بها الجزائر منذ الاستقلال، سواءً بالأيديولوجيا الحاكمة والمسيطرة بدوائر القرار السياسي (اشتراكية أحادية/ ليبرالية تعدُّدية)، أو تلك المتعلِّقة بالتقلُّبات السياسية التي مسَّت جوهرَ النظام السياسي الجزائري، وغيَّرت في طبيعته وشكله بنحوٍ تام.

3. الأحداث المتسارعة التي طرأت علىَ الفضاء والمنظومة الإقليمية العربية (حرب الخليج الأولى والثانية، الحرب العراقية-الإيرانية، أحداث الربيع العربي، والتوتُّرات بمنطقة المغرب العربي «الجزائرية-المغربية»)، وكيف أسهمت في إحداث نوعٍ من الانقسام داخل البيت العربي من جهة، وفي عقدِ أو فرطِ التواصل ما بين الجزائرَ وطهران من جهة أخرى.

كثيرًا ما يميِّز الباحثون المهتمون بواقع العلاقات الجزائرية-الإيرانية في تطوُّرها التاريخي بين مراحل وحقبات متمايزة عن بعضها البعض، إذ اتَّصفت فيها كلُّ مرحلة بطابع مختلف ومتباين، وتأرجحت بذلك العلاقات بين البلدين ما بين «الوطيدة/ المتماسكة–القطيعة–ثُم التقارب الحذِر»، وفيما يلي تحليلٌ للأنماط الثلاثة:

**أ. مرحلة التأسيس وتمتين العلاقات:**

من المعلوم أنَّ بداية العلاقات الرسمية بين البلدين جاءت مباشرةً بعد حصول الجزائر على استقلالها الوطني سنة 1962م، إلّا أنَّ جذور هذه العلاقة تعود إلى مرحلة الاستعمار الفرنسي للبلاد، من خلال تلقِّي الحركة الوطنية الجزائرية للدعم السياسي لتوجُّهاتها وقضاياها العادلة من طرف القيادة السياسية الإيرانية آنذاك، في سبيل محاربة القوة الاستعمارية الفرنسية، والكفاح من أجل نيل الحرية وحق تقرير المصير للشعب الجزائري؛ وعليه فالدوافع الأولية لضرورة بناء هذه العلاقة كانت لها خلفيات تاريخية واضحة المعالم.

إلا أنه وفي نفس السياق، لا بد من التوضيح بأنّ هذه الفترة الأولى من تأسيس العلاقات الجزائرية-الإيرانية، خاصةً إذا ما حدَّدناها بإطارٍ زمني يمتد ما بين 1962-1991م، أي ما يقرب من ثلاثة عقود كاملة، عرفت تداول ثلاثة رؤساء على سُدّة الحكم بقصر المرادية (أحمد بن بلة- هوّاري بومدين- الشاذلي بن جديد)؛ فقد شهدت دورًا

بارزًا للرئيس الراحل هوّاري بومدين في تثبيتها والعمل على جعلها أكثر تماسكًا، وهذا يعود بدرجة أولى إلى طبيعة الكاريزما التي طبعت شخصيةَ الرئيس آنذاك، وكذا على توجُّهاته الثورية عبر كافة الأُطُر الإقليمية للجزائر (مغاربية- عربية- أفريقية- إسلامية).

وبالنظر إلى ما شهدته هذه المرحلة من علاقات الجزائر بإيران، يمكن أن نرصد العديدَ من الشواهد والمؤشرات التي رسَّخت ودعمت توجُّه القيادة السياسية الجزائرية في تمتين هذه الرابطة، إذ ألقت الدبلوماسية الجزائرية بكل ثقلها لتعظيم المصالح الوطنية بشتى صورها تجاه إيران، وكذا الحرص على لعب أدوارٍ ريادية في الوجود بالدائرة الإقليمية لإيران، من خلال عدَّة محطات أبرزها: الوساطة الجزائرية لفض النزاع الحدودي العراقي-الإيراني، المساعي الدبلوماسية لإنهاء الحرب العراقية-الإيرانية، بالإضافة إلى المساهمة بشكلٍ حاسم في إنهاء أزمة الرهائن الأمريكيين بإيران[6]، وتولِّي الجزائر رعايةَ المصالح الإيرانية بالولايات المتحدة الأمريكية، وقد أثبتت كلُّ هذه الشواهد على الثقة التي تحظى بها الجزائر لدى السلطات الإيرانية، ومدى متانة العلاقات السياسية بين البلدين خلال هذه المرحلة.

**ب. مرحلة التوتُّر والقطيعة:**

بالنسبة للجزائر، مثَّلت فترة النصف الثاني من عقد ثمانينات القرن المنصرم إلى مطلع التسعينات، حقبةً تاريخيةً مليئةً بالمتغيِّرات الإقليمية الدولية (اتساع مدِّ التحوُّل الديمقراطي بدول أوروبا الشرقية، وانهيار الاتحاد السوفيتي)، وكذا التحوُّلات الجذرية الجوهرية على مستوى طبيعة النظام السياسي الحاكم، أدَّت بمجملها إلى دخول البلاد في «عشرية سوداء» اتَّصفت بحالة من الفوضى وعدم الاستقرار السياسي والأمني داخليًا، وعزلة دبلوماسية وإعادة ترتيب شبكة العلاقات مع بقية الدول خارجيًا، وقد كانت علاقات الجزائر مع الجمهورية الإيرانية أحد المحاور المتأثرة بتداعيات هذه الأحداث، وتحوَّل نمط العلاقة بين البلدين من الوثيقة إلى التوتُّر ثُم القطيعة.

وعليه، فإنه ما لبثت أنْ تسارعت الأحداث السياسية الداخلية بالجزائر، إلى أنْ ظهرت بوادر ونُذر التوتُّر بين الحكومتين الجزائرية والإيرانية، ومثَّل توقيف المسار الانتخابي سنة 1991م بالجزائر، عقب فوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ بالانتخابات التشريعية، وما تلاه من أحداث (استقالة الرئيس الشاذلي بن جديد، توقيف العمل بالدستور، وتدخُّل الجيش)، الشرارةَ الرئيسة لفرط عقد العلاقات الجزائرية-الإيرانية، حين قامت إيران بالرفض والتنديد لإلغاء السلطات الجزائرية لنتائج الانتخابات؛ الأمر الذي رأت فيه القيادة السياسية بالجزائر «تدخُّلًا سافرًا» في شؤونها الداخلية.

وتُشير الشواهد التاريخية إلى أنَّ حالةَ التوجُّس من الدور الإيراني بالجزائر كانت مسيطرةً على ذهنية صانع القرار بالجزائر، قبيل فترة التوتر هذه، خاصةً فيما يتعلق

بالتقارب ما بين نظام ولاية الفقيه وقيادات الحزب المحظور، الذي حظي زعيمُه عباسي مدني باستقبال رفيع المستوى بإيران، ومقابلته للمرشد الأعلى علي خامنئي، وتلقِّي الحزب لتمويلٍ مالي قُدِّر حوالي 5 ملايين دولار[7]. ومثَّل احتفاءُ الجناح المحافظ بإيران باغتيال الرئيسً الجزائري الراحل محمد بوضياف، القطرةَ التي أفاضت كأس الخلافات البينية، وأدَّت إلى قطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين في مارس 1993م.

**ج. مرحلة الاستئناف الحذِر للعلاقات:**

بعد قرابة عقدٍ من القطيعة السياسية ما بين الجزائر وإيران منذ سنة 1993م، تخلَّلتها محاولات منً الطرف الإيراني لإعادة بعث الروابط في عهد الرئيس الأسبق اليمين زروال، بدأت مرحلة إذابة الجليد بين الطرفين بمجيء الرئيس عبد العزيز بوتفليقة سنة 1999م، إذ يُرجِع عدَّةُ باحثين هذه الانفراجة في العلاقات إلى لقاء رئيسي الدولتين (بوتفليقة/خاتمي)، على هامش قمة اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة بنيويورك في سبتمبر 2000م، الذي مهَّدَ لإعادة تعيين وتبادل التمثيل الدبلوماسي في أكتوبر 2001م.

من جانبٍ آخر، فإنه لا يمكن الحديث عن هذا التقارب وإعادة استئناف العلاقات دون النظر والتَّطرُّق إلى حيثيات ومعطيات الداخل الجزائري بشكلٍ خاص؛ فالرئيس عبد العزيز بوتفليقة وصلَ لسُدَّة الحكم بأجندة مزدوجة الأبعاد، قائمة على أساس تهدئة وبناء سِلْمٍ داخلي عبر عدَّة سياسات ومقاربات (الوئام المدني- ميثاق المصالحة الوطنية) من جهةً، وإعادة إحياء العلاقات الخارجية مع محيط الدولة بشكلٍ يضمن التأييد الدولي لسياساته وتوجُّهاته الداخلية من جهة أخرى، بالقدر الذي يمكِّنهُ مَن إعادة المكانة التاريخية للدبلوماسية الجزائرية بالخارج؛ الأمر الذي يفسِّر الزيارات المكوكية التي قام بها بوتفليقة لغالبية دول العالم أثناء فترته الأولى، وكذا مبادرات الوساطة الجزائرية لفض نزاعات إقليمية، مثل النزاع الإثيوبي/الإريتري، وعقد اتفاق الجزائر سنة 2000م[8].

في هذا السِّياق، مثَّلت إيران بالنسبة لصانع القرار الجزائري، إحدى الدول المعنية بإعادة النظر في بعث العلاقات معها من جديد، لكن بشكلٍ حذِرٍ وتدريجي، دونَ إغفال وتجاهل وجود إرادة سياسية إيرانية لضرورة عقد «تحالفاتٍ» جديدة بالمنطقة العربية، خاصةً مع التحوُّلات الدولية الجديدة التي أعقبت أحداث 11 سبتمبر 2001م، وكذا بداية التضييق الغربي-الأمريكي على مساعي إيران لتطوير برنامجها النووي؛ الأمر الذي جعلها بحاجة إلى حلفاء جدد، خاصةً من ضمن دائرة منظمة الأوبك. وعليه، بادرت إيران بمباركة وتأييد مساعي الرئيس بوتفليقة فيما يخص مقاربةَ «الوئام المدني»، بالإضافة إلى التفاعل مع تشكيل اللجنة الاقتصادية المشتركة الجزائرية-الإيرانية في يناير 2003م، الهادفة للتعاون في قطاعي الصناعة والزراعة، وكذلك التوقيع على 18 اتفاقًا للتعاون

الثنائي في مجالات القضاء والنقل والصناعة والاستثمار، إثر زيارة الرئيس بوتفليقة لطهران ما بين 17-20 أكتوبر 2003م[9].

يتَّضح من خلال تتبُّع طبيعة مسار العلاقات الجزائرية-الإيرانية منذ تأسيسها، أنَّ السياسة الخارجية الجزائرية في تعاطيها مع الطرف الإيراني، غالبًا ما تتأثر بأبعاد وعوامل بعيدة في أحيانٍ كثيرة عمّا يُعرف بثوابت السياسة الخارجية الجزائرية، وذلك لعدَّة اعتبارات، نذكر منها:

- فلسفة الخطوط الحمراء للأجندة الخارجية الجزائرية، التي يحظى فيها محور «التدخُّل في الشؤون الداخلية للبلاد» بالنصيب الأكبر، إذ أنه على الرغم مما مثَّلته إيران من دولة توسُّعية ومتدخِّلة في شؤون محيطها العربي، خاصةً بعد قيام ما يسمى بالثورة الإسلاَمية سنة 1979م، لم يؤثر ذلك في متانة علاقاتها مع الجزائر، إلا بعد استشعار النظام الجزائري باقتراب هذا الخطر إلى دائرته الضيقة مطلع التسعينات، فاتجهت بذلك بوصلة الخارجية الجزائرية تجاه القطيعة مع إيران.

- محاولة الجزائر للعب دورٍ ريادي بفضائها العربي/الإسلامي اقتضى بناء وتوطيد علاقات مع عدَّة محاور ودول، مَن بينها الجمهورية الإيرانية، وهذا مرتبطٌ أيضًا بطبيعة كاريزما رأس الدولة بالجزائر (هوّاري بومدين-عبد العزيز بوتفليقة).

- أداء السياسة الخارجية الجزائرية تجاه إيران لم يرتبط بطبيعة النُخبة الحاكمة والمسيطرة بطهران، أو بجوهر النظام المتحكم بمقاليد السلطة هناك، وهنا من اللافت الإشارة إلى بقاء واستمرار العلاقات الجزائرية-الإيرانية جيدةً ومتماسكة، على الرغم من التحوُّل الجذري الذي طرأ على النظام الإيراني سنة 1979م، إذ لم يؤثر هذا التحوُّل في سياسة الجزائر تجاه إيران، ما دامت هذه العلاقة تُلبي توجُّهات الجزائر (التمكين للعب دورٍ بالمنطقة)، وكذا لم تمسّ بمصالح الجزائر الداخلية؛ فالطرف الإيراني في هذه لا يهم منٍ حيث الطبيعة بالنسبة للجزائر، على خلاف تصوُّرات الأشقاء العرب لنظام ولاية الفقيه بإيران.

## ثالثًا: الخارجية الجزائرية بين كفَّتي العرب/إيران

من المهم جدًا تحليل السياسة الخارجية الجزائرية تجاه إيران انطلاقًا من السياق العربي؛ فالحديث عن العلاقات العربية-الإيرانية بشكلٍ عام، يجعلنا أمام قوالب وأقسام ثلاثة لأنماط هذه العلاقات، يحتفظ كل نمطٍ أو قَالبٍ فيها بخصائص محدَّدة من جهة، وسياسة متمايزة وفريدة بمحدداتها وخلفيَّاتها، وكذًا بمضمونها الواقعي عن بقية القوالب الأخرىً، فالدول و«القوى الفاعلة» العربية في تعاطيها مع الحكومات الإيرانية المتعاقبة، خاصةً منذ قيام ما يسمى بالثورة الإسلامية بإيران وإقامة نظام ولاية الفقيه، تصطفُ في ثلاثة أقسام أساسية، هي:

- **نُظم سياسية معارضة بشكل تام للتوجُّهات والسياسات الإيرانية بالمنطقة العربية**، وترى فيها تهديدًا لها ولوجودها، وأيضًا لسيادتها ووحدة ترابها، تتقدَّم هذه الدول كلٌّ من: المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة، ومملكة البحرين.

- **نُظم و«قوى/تشكيلات» عربية مؤيدة وحليفة للنظام الإيراني**، وتتناغم مع ما تطرحه طهران من أفكار وأجندة بالمنطقة العربية، إلى درجة أنها تتلقَّى كلَّ أنواع الدعم المادي والعسكري من نظام ولاية الفقيه. وفي هذا الصدد، نجد: النظام السوري، حزب اللّٰه بلبنان، ميليشيا الحوثي باليمن، والتشكيلات الشيعية بالعراق.

- **نُظم عربية تقع بالمنطقة الرمادية من مساحة التناظُر (العربي/الإيراني)**، تتصفُ علاقاتها بجمهورية إيران بنوع من الغموض والتناقض في أحيانٍ كثيرة، بل وحتى البراجماتية الظرفية. وفي هذا القسم يتجلَّى وبقوة النموذج الذي تقدِّمه الجزائر بالتعامل مع إيران في مقابل علاقاتها مع الدول العربية الأخرى، ففي حين يسهُل تحليل العلاقات العربية-الإيرانية وتحديدُ محدِّداتها في القسمين الأول والثاني، يُصبح من الصعب بمكان تفسير وتحليل نمط العلاقات مع إيران في القسم الثالث، بل تصبحُ عمليةُ التنبُّؤ بمستقبلها معقَّدةً لأبعد الحدود.

تُدرك الجزائر بنحو لا شكَّ فيه أنَّ تموضُعها «الوسطي» في علاقاتها مع الجمهورية الإيرانية مقارنةً ببقيَّة الدول العربية، يعطيها نوعًا من المرونة وهامش التحرُّك حيال مختلف المستجدات ذات الصلة المباشرة بسياسات إيران تجاه أهم القضايا العربية، التي تطرأ من حينٍ لآخر. وتُعَدّ الجزائر من الدول العربية القليلة التي حافظت على علاقات مستقرة مع إيران منذ استقلالها، على الرغم من بعض الهزات التي اعترضت طريقها في مناسبات قليلة[10]، إلا أنَّ هذا التوجُّه القائم على «إمساك العصا من الوسط»، غالبًا ما يصطدم بما تصرِّحُ به الجزائر من مبادئ والتزامات مع المنطقة العربية وقضاياها الأساسية، على الرغم من أنَّ هذا الأمر يجدُ له مبررًا لدى المدافعين عن هذا التوجُّه، من بينها:

- أنَّ المنطقة والأنظمة السياسية العربية شهدت طيلة العقود الثلاثة الماضية كأقل تقدير، مجموعةً من التحوُّلات والتغيُّرات أثَّرت على عدَّة جوانب وأُطُر من «العمل العربي المشترك»، إلى درجة اختلال واهتزاز مفهوم «الإجماع» العربي حول طبيعة تراتبية القضايا ذات الاهتمام المشترك (رسميًا/ شعبيًا لحدٍ ما)، وهذه معضلةٌ في غاية الأهمية أسهمت بدورها بإحداث حالة من الشرخ بالبيت العربي، ليس فقط حيال مواقف الدول والحكومات العربية تجاه سياسات إيران، بل حتى تجاه بقية الفواعل الرئيسين بالمنطقة والشرق الأوسط مثل تركيا.

- غياب صورةٍ موحَّدة حول مفهوم «الأمن القومي العربي»، الذي بمقتضاه يتم تحديد مصادر تهديد هذا الأمن؛ ففي الوقت الذي ترى فيه مجموعة وقسم من الدول العربية

في مقدِّمتها دولُ الخليج العربي، أنَّ الجمهورية الإســلامية الإيرانية تحت قيادة وفلسفة نظام ولايــة الفقيه القائم منذ 1979م، تمثِّل أكبرَ تهديــد للمنطقة العربية (مصالحها، وحدة ترابها وأراضيها، أمنها، ســيادتها واســتقلاليتها)، قد يغيبُ هذا التوجُّس أو على الأقــل تَقلّ حدّته لدى دولٍ أخرى، مثل الجزائر، وقــد تتعدمُ في أقطارٍ أخرى وإن كانت تمثِّل حالاتٍ شاذة؛ فتقدير صُنّاع القرار بالحكومات العربية لفحوى ومدلول الأمن القومي العربي أفرزَ هذه الحالة من التباين والاختلاف بالسياســات الخارجية تجاه ما تمارســه إيران، وكذا في تقدير حجم ودرجة تهديدها للمنطقة.

وعليه، فما قد يســري من أحكام حول التغيُّرات والتحُّولات التي طرأت على سياسات النُظم السياســية العربية طيلةَ العقُود الثلاثة الماضية، يقودنا إلى الإقرار بتأثُّر السياسة الخارجيــة الجزائرية بمختلف التباينات الحاصلة في بيئتها (الداخلية والخارجية)، أدت بالمنظومة العامة للدبلوماسية الوطنية لأن تبدو وتتعامل على هذا النحو الحالي، من بينها الدلائل والمعطيات التالية:

- أنَّ الجزائر كدولة مســتقلة منذ ســنة 1962م خبِرت تجارب متباينة بل ومتناقضة أحيانًــا، من حيث طبيعة نظام الحكــم والتوجُّهات الأيديولوجية المســيطرة (نظام حكم أحادي اشتراكي إلى نظام تعدُّدي ليبرالي).

- التداعيــات التي أفرزتها فترة «العشــرية الســوداء» (1990-2000م) فرضت حالةً مــن العزلة الخانقة على البــلاد إقليميًا (مغاربيًا/ عربيًا/ أفريقيًــا)، وكذا دوليًا، جعلت من التوجُّهــات القُطرية الوطنية تطغى على ذهنية وتفكير صانع القرار الجزائري، وهنا نستحضرُ جميعًا السياسات الرمزية للنظام الجزائري إبّان تلك الفترة القائمة على شعار «الجزائر قبل كل شيء» مع الرئيس الأسبق اليمين زروال[11].

- وقد واكب كُل هذه التغيُّرات الداخلية تراجعٌ رهيب وكبير في زخم التيار العروبي، أو المــد القومي العروبي، الذي كانــت الجزائر أحد أهم وأبرز أعمدته وفاعليه؛ الأمر الذي أسهمَ في إعادة ترتيب أولويات السياسة الخارجية الوطنية لكلّ دولة، بما فيها الجزائر.

مــن جهة أخــرى، فإنه من الضروري جدًا عــدمُ إغفال طبيعة «الفعــل الإيراني» في جعــل هذه العلاقة الثنائية (الجزائرية-الإيرانية) تبدو على الشــكل والكيفية الحاليتين، فمِــن المهم للغاية الإقرارُ بوجود قراءة ومقاربة إيرانية مدروســة، تجاه تحليل التحرُّكات الجزائرية والتنبُّؤ بســلوكياتها وسياساتها الخارجية وإدراك أهم محدِّداتها، عبر التركيز على القضايا الأكثر حساسيةً وهيمنةً على ذهنية صانع القرار بالعاصمة الجزائر.

وفي هذا الإطــار، عملت القيادات الإيرانية على اســتخدام آليات ومقاربات عديدة؛ للاقتراب أكثر من دائرة الحكم بالجزائر، عبر التأكيد المستمر على تأييد طهران للقضايا ذات الحساسية البالغة لأجندة السياسة الخارجية الجزائرية، على غرار الرؤية الجزائرية فيما يخص: الصراع العربي-الإســرائيلي، آلية حــل قضية الصحراء الغربية، والعلاقات

الجزائرية-المغربية. ولا يخفى على المتتبِّعين أنَّ إيران تستهدفُ من خلال السعي للتقارب مع الجزائر عدَّة أهداف، منها:

- اكتساب حلفاء جدد من الأنظمة السياسية العربية؛ الأمر الذي من شأنه أن يُضعف ويُضيِّق من دائرة الدول المعارضة للسياسات الإيرانية، ويُحدِث شرخًا وانقسامًا في البيت العربي.

- استخدام الجزائر كبوابة للولوج إلى منطقة المغرب العربي وشمال أفريقيا، بعد قطع أشواطٍ كبيرة في التغلغُل بمنطقة غرب أفريقيا، وقبلها بدول القرن الأفريقي.

- الاستفادة من دعم الجزائر ضمن مجموعة منظمة الأوبك، في ظل تزايد الضغوطات الدولية على النظام الإيراني بسبب الملف النووي، والتداعيات المحتملة للعقوبات الاقتصادية الغربية؛ ففي مجال الطاقة، خاصةً الغاز، تمتلك كلٌّ من إيران والجزائر ثاني وسادس احتياطي عالمي من هذه الثروة الإستراتيجية؛ الأمر الذي دفع بالبلدين سنة 2009م، إلى جانبِ روسيا ونيجيريا وقطر، للسعي لإنشاء منظمة مصدِّري الغاز[12].

على الرغم من اهتمامٍ وتركيز عدَّة تقارير بحثية وصحفية على تحسُّن العلاقات الجزائرية-الإيرانية، خاصةً في مجالات التعاون الاقتصادي والتبادلات التجارية منذ إنهاء فترة القطيعة بمجيء الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة للحكم، فإنه لا يجب الاكتفاء بهذا المنظور والمقاربة لتقييم مسار وفاعلية هذه العلاقة. فالوثبة الاقتصادية النوعية التي أفرزتها حالةُ التقارُب بين البلدين (مضاعفة حجم التبادلات التجارية إلى 50 مليون دولار سنة 2008م، ووضع خطة مشتركة لتحقيق ما قدره 300 مليون دولار من التبادلات)[13]، وكل الأرقام المتنامية بينهما، تبقى غير كافية لتقديم تفسير متكامل الأبعاد لجوهر ديناميكية العلاقات الجزائرية-الإيرانية، خاصةً إذا ما أغفلنا البُعد السياسي ودوره فيها.

من الواضح جدًا تركيز البلدين ولو بشكلٍ ضمني غير مُعلَن، على نهج ومقاربة التأييد السياسي المتبادل في القضايا السياسيةً المحوريَّة لأجندتهما الخارجية، على النحو التالي:

بالنسبة للجزائر، لا ترى من حيث المبدأ مسألة تقاربها مع إيران خطوةً تضرّ بالمصلحة القومية العربية، وفي هذا الإطار غالبًا ما تمارس الجزائر نوعًا من الانتقائية في تموقُعها ما بين كفَّتي الدول العربية/إيران، على غرار رفضها الصريح الانخراطَ أو حتى دعم حملة «عاصفة الحزم» بقيادة المملكة العربية السعودية ضدَّ ميليشيا الحوثي في اليمن، والالتزام بمبدأ الحياد وعدم التدخُّل «المطلق»، بالنسبة للأحداث في العراق وسوريا منذ 2003م و2011م على التوالي، وقد يصطدم ذلك بإقرار العاصمة الجزائر بوجود محاولاتٍ ومساعٍ إقليمية بارزة لزعزعة الاستقرار السياسي، وتهديد الوحدة الترابية

فـــي هذين البلدين، التي تلعب فيهما إيران الدورَ الأكبـــر، مقارنةً ببقية القوى الإقليمية الأخرى.

وفي الســـياق نفســـه، لا تتردَّد الجزائر بالرمي بكلِّ ثقلها السياسي، إذا ما تعلَّق الأمر بالتهديدات التي قد تلامسُ محيطها الحدودي. وهنا اســـتدعت الحاجة ضرورةَ مراجعة المبـــدأ الدســـتوري الحاكم حول دور الجيـــش الجزائري خارج حـــدود الدولة، من خلال التعديل في نص المادتين 29 و95 من دســـتور 2020م، اللـــذان أتاحا للجيش الجزائري القيامَ بمهام خارج حدود الجزائر في إطار الشـــرعية الأُممية، أو قرارات جامعة الدول العربيـــة، أو عبر جهود هيئـــات الاتحاد الأفريقي، أو التصدِّي لأي بـــوادر تهديدٍ داخلي بشـــكلٍ أكثر حزمًا، مثل طرد الملحق الثقافي الإيراني ســـنة 2018م بتهمة ســـعيه لنشر المذهبِ الشيعي في الجزائر.

وفي خضمّ كلّ هذا، تُبقي الجزائر على مســـافة وعلاقة مقبولة مع الطرف الإيراني؛ بُغية كســـب دعمه في قضايا عديدة، أبرزها: قضية الصحراء الغربية، التي تشـــهد حالةً مـــن التنافس الجزائري/المغربي لضـــم أكبر عددٍ ممكن من المؤيديـــن لتصوُّراتهما حول آليـــة حل القضية، ضِف إلى ذلـــك تصوُّر الجزائر وإيران حيال مســـار الصراع العربي-الإســـرائيلي. وفي هذا الصـــدد، يظهرُ الدورُ الإيراني وتوظيفه لهذه الجزئيات؛ لكســـب نقاط إضافية في علاقاته بالجزائر، على النحو التالي:

- الدعـــم اللا محدود لرؤية الجزائر حول قضية الصحراء الغربية؛ لإدراك إيران ثقلَ الجزائر بمنطقة المغرب العربي وشـــمال أفريقيا من جهة، ولمجابهة المملكة المغربية التي تُحسَب ضمن صف الدول المعارضة والمناوئة بشكلٍ صريح لتوجُّهات إيران الإقليمية.

- اللعب على وتر القضية الفلســـطينية، من خلال تأييد الموقف الجزائري القائم على رفض كلِّ أشكال التطبيع مع الكيان الصهيوني. وهنا نرصد الاستثناء الذي سجَّلته القيادة الإيرانيـــة بدعمها العلني لقطع الجزائر علاقاتها مع المملكة المغربية[14]، بســـبب تضاعُف حملاتهـــا العدائية ضدَّ الجزائر، خاصـــةً في الفترة التي أعقبت إعلان التطبيع المغربي-الإسرائيلي، وكذا توسيع دائرة التعاون بينهما لتشمل الجوانب العسكرية والدفاعية.

وعليه، فصانعُ القرار الإيراني يرى أنه من المناسب جدًا التقارب مع الطرف الجزائري، في ظل هذه المعطيات (مجابهة المملكة المغربية، نيل حليف جديد بالمغرب العربي وشمال أفريقيا، ووضع موطئ قدم بالمنطقة العربية)، وكذلك اســـتكمال مشروع الوجود الإيراني بأفريقيـــا. فبعـــدَ التغلغُل بمنطقة القـــرن الأفريقي، ثُم دول غرب أفريقيـــا عبر فتح ما يزيد على 30 ســـفارةً إيرانيةً في القارة، والاستحواذ على حوالي 80% من شركات جمع وتصدير الكاكاو والقهوة وتجارة الألماس بســـيراليون، من خلال نســـج شـــبكة معقَّدة من رجال الأعمال اللبنانيين بشكلٍ خاص من الطائفة الشيعية بدول غرب أفريقيًا[15].

وعليه، فإنّ حسابات الخارجية الجزائرية وترتيب أولوياتها، القائمة على التركيز حول قضيــة الصحراء الغربية والعلاقــة مع المملكة المغربية من جهة، واســتغلال إيران لهذه الحلقة والثغرة الضعيفة من جهة أخرى، قد تصطدم في المســتقبل القريب باســتكمال مشــروع إيراني يلامسُ الحدود الجنوبية للبــلاد بعد هيمنته على منطقة غرب أفريقيا، لهــذا؛ فَإنّ البحث في هذه الجدلية يوصلنا إلــى إدراك جزءٍ من الحقيقة المتعلّق بعلاقة ثنائيــة مصلحية ذات أبعادٍ ورؤى مختلفة ومتباينة الخلفيات. ففي الوقت الذي تنظر فيهِ إيران للجزائر كجزءٍ من إســتراتيجية كبرى تســتهدفُ التغلغُل بالقارة الأفريقية وتقسيم الصف العربي، تســتمرُّ الجزائر في التعاطي مع إيران كأداة «ظرفية مؤقتة» تســاعدُها في كسب دعمٍ وتأييدٍ لقضايا محورية في السياسة الخارجيةِ الوطنية، وهنا يكمُن مربطُ الفرسِ في تعقُّد معايير الموازنة بين الغايتين للبلدين.

## خــلاصــة

إلى جانب أنَّ تاريخَ العمل الدبلوماســي الجزائري ثريٌّ بالأعمال والأحداث، التي خطَّتها دوائر القرار بمؤسســة الخارجية بالنظام السياسي الجزائري منذ نيل الاستقلال، وذلك على الرغم من قِصَر الفترة الزمنية التي عايشــتها هذه المؤسســة منذ تأسيسها بشكل رســمي، تبقى مُحدِّدات العمل والتحرُّك في نطاق الأروقة والخطوط العريضة للسياسةً الخارجية الجزائرية بحاجة إلى البحث والتعمُّق الكبيرين بمرور الوقت؛ وذلك لما تكتنفُه من تفاصيل وحيثيات معقَّــدة وغامضة أحيانًا، على الرغم من وضوح أهدافها ومبادئها المعلنــة، وهــذه حالةٌ صحِّية، بالنظر إلى ما تفرضُه الممارســةُ السياســية الدولية من تغيُّرات متسارعة ومركَّبة، يختلطُ فيها الثابت والمتغيِّر في كلِّ شيء.

ومن هذا الســياق، تبقى الحالةُ المدروسة المتعلِّقة بالسياسة الخارجية الجزائرية تجاهَ إيــران، حالــةً لا تزال بحاجةٍ إلــى كثيرٍ من البحث والتحليل، خاصةً في ظل ما تشــهدُه المنطقةُ العربية من إعادة تركيب وتشــكيل لموازين القوة، وهي تغيُّرات فرضتها التحوُّلات الدوليــة والإقليميــة الهائلة في العقــود الثلاثة الماضية، أثَّرت بشــكلٍ جلي على فعالية ومكانــة عديدٍ من الأنظمة والحكومات العربية، بنحو أصبح يهدِّد وجودَها ووحدةَ ترابها وســيادةَ أراضيهــا، مع وجودِ دورٍ بالــغ الخطورة لليدِ الإيرانية في إحــداثِ هذه الحالة والتسبُّب فيها، خاصةً في كلٍّ منَ العراق ولبنان وسوريا واليمن.

وعليه، فلا بد من صانع القرار في النظام السياســي الجزائري الأخذ بالحسبان هذه المســتجدات والمعطيات، وإعادة التفكير في ضرورة مراجعة أبعاد مفهوم «الأمن القومي» بشقّيه الواسع (العربي)، أو الضيِّق (الوطني القُطري)؛ لأنّ الاستمرارَ في سياسة توسُّط المشــهد العام الذي يعرِف توغُّلًا بارزًا للأذرُع الإيرانية في المنطقتين العربية والأفريقية،

قد يؤدِّي لا محالة إلى التصادم بطرُقِ المشـــروع الإيرانـــي لأبواب منطقة المغرب العربي وشمال أفريقيا، ولو في المنظور المتوسط.

وفـــي المقابل، فإنَّ حالةَ التأرجح التي يعيشـــها جهازُ الخارجيـــة الجزائري، قد أملتها معطيـــات وعوامل محيطة بالبيـــت العربي ومتجذِّرة فيه، وهـــي العوامل المرتبطة بحالة الخلافـــات والاختلافات البينية، خاصةً في القضايا الأكثر حساســـيةً بالنســـبة لأجندة النظـــام الحاكم بالجزائر. هنا نخصُّ بالذكر قضيتي الصراع العربي-الإســـرائيلي وحالةَ التعارُض ما بين الجزائر والمملكة المغربية فيما يخصُّ قضيةَ الصحراء الغربية؛ فالجمهوريةُ الإســـلامية الإيرانية لطالما تســـتغلُّ هكذا ثغرات ومنافذ للولوج إلى عمق الصف العربي؛ لكســـب أكبر قدرٍ ممكن من النقاط والمكاســـب لصالحها، ولإحداث شـــروخاتٍ سياسيةٍ كبرى بين دولِ المنظومة العربية الواحدة.

# المراجـع والمصـادر


(1) عبد القادر عبد العالي، «*السياسة الخارجية الجزائرية تجاه دول الجوار: بين مقتضيات الدور الإقليمي والتحديات الأمنية*»، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، (الجزائر: مخبر البحث: الأمن في منطقة المتوسط، العدد 07، يوليو 2014م)، ص 12.

(2) Sam Younger, «Ideology and Pragmatism in Algerian Foreign Policy», The World Today, (London: Chatham House, Royal Institute of International Affairs, Vol. 34, No. 3, Mar 1978), p108.

(3) فؤاد جدو، «*السياسة الخارجية الجزائرية والسياسة الخارجية المغربية اتجاه المنطقة العربية دراسة مقارنة*»، مجلة الحقوق والحريات، (الجزائر: مركز البحوث والدراسات، عدد خاص، 2017م)، ص 10.

(4) الجزائر، الدستور الجزائري الدائم لسنة 1976م، المادة 93.

(5) عبد الرؤوف بن لشهب، عبد الكريم كبيش، «*السياسة الخارجية الجزائرية بين تهديدات دول الجوار ومتطلبات التكيُّف*»، مجلة الباحث الاجتماعي، (الجزائر: كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، عدد 14، 2018م)، ص 504.

(6) علي ياحي، تصريحات ''ودية'' بين الجزائر وطهران ترسم ملامح علاقات ثنائية جديدة، إندبندت عربية، (10 أغسطس 2021م)، تاريخ الاطلاع: 16 فبراير 2022م، https://bit.ly/3rKJ18U

(7) قاسمي سعيد، «*النزعة المذهبية في السياسة الخارجية الإيرانية وتداعياتها على الأمن القومي الجزائري*»، مجلة الدراسات الإيرانية، (الرياض: المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، العدد السادس، مارس 2018م)، ص100.

(8) مجموعة التفكير الإستراتيجي، قراءات في اتفاقية الجزائر للسلام الموقعة بين إريتريا وأثيوبيا، (12 ديسمبر 2005م)، تاريخ الاطلاع: 16 فبراير 2022م، https://bit.ly/37bSXjZ

(9) شريفة كلاع، «*العلاقات الجزائرية الإيرانية: من التقارب إلى القطيعة إلى التقارب الحذِر*»، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، (الجزائر: جامعة غرداية، المجلد 04، العدد 3، 2021م)، ص 390.

(10) علي ياحي، «تصريحات ''ودية'' بين الجزائر وطهران ترسم ملامح علاقات ثنائية جديدة»، مرجع *سابق*.

(11) محمد قيراط، الرئيس زروال وخمس سنوت من الحكم، البيان الإماراتية، (07 أكتوبر 1998م)، تاريخ الاطلاع: 20 فبراير 2022م، https://bit.ly/34zH8mL

(12) Ariel Farrar-Wellman,''Algeria-Iran Foreign Relations'', critical threats, (May 09, 2010), accessed 23 Feb 2022, https://bit.ly/37dky4i

(13) Ibid.

(14) مستور شروق، البُعد البراغماتي في العلاقات الجزائرية–الإيرانية، مركز سبتا، (30 ديسمبر 2021م)، تاريخ الاطلاع: 23 فبراير 2022م، https://sitainstitute.com/?p=13123

(15) الهيبة الشيخ سيداتي، كيف تلعب إيران بأوراقها في غرب إفريقيا؟، مركز الجزيرة للدراسات، (03 مايو 2015م)، تاريخ الاطلاع: 23 فبراير 2022م، https://bit.ly/3t29pvQ